ETF Working together Learning for life

GEMM FOCUS

إيجاد الحلول معاً

عندما يفشل الشباب في إيجاد وظائف أو عندما يعدم الأشخاص البالغون من العمر 40 سنة سبيلاً يمكّنهم من تحديث مهاراتهم، فمن المحتمل أن يكون هناك خلل في الطريقة التي يسير بها التعليم أو التدريب. فحتى وقت قريب، كان ذلك جزءاً من الافتراضات التي كنا نطرحها. وقد قدمت لنا الجولة الأخيرة من عملية تورينو التي أطلقتها مؤسسة التدريب الأوروبية الدليل على الأهمية البالغة التي تكتسيها الحوكمة في إصلاح التعليم والتدريب وأسواق العمل.

ففي بلدان جنوب وشرق منطقة حوض المتوسط، لا يستجيب التعليم والتدريب المهني بالشكل الكافي لاحتياجات المتعلمين ولا لمتطلبات سوق العمل. وإذا أردنا إصلاح هذا الخلل، يجب أن يوجَّه التركيز نحو بناء نظم تقوم على قدر أكبر من المشاركة، والاستجابة، والشفافية، والمساءلة والشمولية.

لذلك، وُضعت الحوكمة متعددة المستويات في صلب مشروع الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط. نحن نسعى إلى دعم تطوير نظم الحوكمة التي تعمل بشكل جيد لأنها تهدف إلى إشراك كل الأطراف المعنية بشكل فعلي. في هذا الإطار، سنُحدّث روابط رأسية بين المستويين المركزي وتحت الوطني للأطراف الفاعلة في التعليم والتدريب المهني، وروابط أفقية بين السلطات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني. وتتسم نظم التعليم والتدريب المهني بطابع التعقيد. لذلك يتعين علينا أن نظل مُركّزين على وظائف محددة. فحوكمة نظم التعليم والتدريب المهني من حيث التخطيط والإدارة، وجودة التدريب، والتمويل تعتبر ركائز أساسية لضمان مواءمة نظم التعليم والتدريب المهني واستدامتها.

وفي الوقت الراهن، تتسم بيئة صنع السياسات بطابع التعقيد إذ لا يوجد طرف فاعل وحيد قادر على إرساء حوكمة ناجعة من القمة إلى القاعدة. فلكل جهة فاعلة ومعنية دور مهم يتعين أن تقوم به: المتعلمون بصفتهم المستفيدين من عملية التعليم والتدريب، والمدرسون والمدربون باعتبارهم موجّهين رئيسيين لهذه العملية، ووزارات التربية والعمل التي تحدد المعايير، ومنظمات أرباب العمل التي تعرف احتياجات سوق العمل، وجمعيات العمال التي بإمكانها تيسير ظروف العمل اللائق وفرص التعلّم مدى الحياة بشكل أفضل، والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي لديها اطلاع واسع على مستوى الاحتياجات الحقيقية. ففي ظل مجتمع مترابط، يعتبر الحفاظ على الترابط والتواصل أمراً على جانب كبير من الأهمية. ويتعين على كل الجهات الفاعلة العمل بشكل جماعي من أجل توفير نظم تعليم وتدريب ملائمة وذات جودة عالية.

مادلين سربان، مديرة مؤسسة التدريب الأوروبية

مسح حوكمة نظم التعليم والتدريب المهني

تتسم نُظم التعليم والتدريب في معظم البلدان الواقعة جنوب وشرق حوض المتوسط بالمركزية المفرطة، إذ نادراً ما يتم إشراك الشركاء الاجتماعيين وفاعلين آخرين فيها، وهو ما يعمّق الفجوة من حيث عدم تطابق المهارات. إن الحاجة إلى إصلاحات متناسقة وشاملة تعمل على جمع كل الأطراف الفاعلة المعنية بتنمية الموارد البشرية وتضع مسألة حوكمة نظم التعليم والتدريب في موقع الصدارة.

يسعى مشروع الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط إلى تخطيط نظم حوكمة التعليم والتدريب المهني داخل بلدان المنطقة بهدف تحديد الممارسات الجيدة ومجالات التحسين. وسيركّز التخطيط بشكل خاص على ثلاث وظائف: 1) التخطيط والإدارة، 2) والتمويل، 3) وضمان الجودة.

وستُجمع المعلومات باستخدام أدوات خاصة لجمع البيانات والتقييم الذاتي وبالتعاون المباشر مع الجهات المعنية بالتعليم والتدريب المهني في كل بلد. وستساعد النتائج على وضع تدابير لبناء القدرات وفق الاحتياجات الحقيقية.

تعرف على المزيد عن عملية المسح التي يجريها مشروع الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط: http://goo.gl/FHZttY

هذا المشروع مموّل من الاتحاد الأوروبي

ما هو مشروع الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط؟

الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط مشروع إقليمي جديد تنفذه مؤسسة التدريب الأوروبية لصالح المفوضية الأوروبية. وتستفيد من هذه المبادرة كل من الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين، وتونس (فيما علّق الاتحاد الأوروبي تعاونه في الوقت الحالي مع سوريا).

ويستند المشروع الذي يمتد العمل به لمدة ثلاث سنوات إلى أدلة تفيد بأن للطريقة التي يُدار بها التعليم والتدريب أثراً حاسماً على قابلية توظيف الشباب. لذلك، من شأن إشراك أرباب العمل أو السلطات المحلية في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتدريب أو تمويل المؤسسات التعليمية القائم على الأداء، أو تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال التعليم أن يعمل على تحسين فرص الشباب داخل سوق العمل.

السياق

تعاني بلدان المنطقة من نسبة عالية من البطالة ونقص في الوظائف اللائقة، ولاسيما في أوساط الشباب والنساء. فالمهارات التي يحتاجها سوق العمل لا تتناسب دائماً مع المهارات التي توفرها نظم التعليم والتدريب إذ تتسم هذه النظم في معظم البلدان بالمركزية المفرطة حيث تعمل الدولة على توفير التعليم والتدريب المهني وتمويله. ونادراً ما يتم إشراك الشركاء الاجتماعيين والفاعلين الآخرين في هذه العملية. لذلك تحتل مسألة حوكمة نظم التدريب مكان الصدارة.

نطاق التركيز

تُعالَج مسألة حوكمة التعليم والتدريب المهني من خلال مستويين اثنين: وطني وتحت وطني. فعلى المستوى الوطني، يتم إشراك واضعي السياسات والسلطات والشركاء الاجتماعيين في هذه العملية.

أما على المستوى تحت الوطني، فيستهدف المشروع المدارس بشكل عام والمدارس التي تعمل في مجال تطوير المهارات على الصعيد المحلي. ويكمن الهدف من ذلك في تعزيز مواءمة نظم التعليم والتدريب المهني، وتحسين الجودة، وتطوير قدرات مختلف الأطراف المعنية. ويتمثل السبيل إلى تحديث التدريب في تمكين الشركات والأطراف المعنية في المجتمع المدني من المشاركة في عمليات التخطيط والتقديم والمراقبة.

وقد اختير مجالا ضمان الجودة والتمويل باعتبارهما محورين رئيسيين للإصلاح. وينطوي تحسين جودة التعليم والتدريب المهني على معالجة النظام برمته، بدءاً من التخطيط ووصولاً إلى التقييم. ويتعين أن يوجَّه التركيز نحو المخرجات: مواءمة المهارات، ومعدلات التسرب والإكمال، والوصول إلى التعليم والعدالة، ومعدلات التوظيف، وأنواع الوظائف التي يجدها الخريجون. ومن المجالات الأخرى المهمة التي يتعين أن يشملها الإصلاح تنويع التمويل والاستفادة المثلى من تخصيص الموارد والإدارة.

وستتناول المشاريع التجريبية الرائدة (مشروع واحد في كل بلد) نوعية ومواءمة التعليم والتدريب المهني ولاسيما من حيث قابلية النساء والشباب للتوظيف. وستُعالَج القضايا بشكل خاص على المستوى المحلي من أجل إضفاء نوع من التجانس على التنمية المحلية والحد من الفوارق بين المناطق. وستُنتقى كل المشاريع التجريبية بناء على أثرها المحتمل على قابلية الشباب والنساء للتوظيف والفوارق بين المناطق.

ويعد بناء قدرات الحكومات ومنظمات أرباب العمل والعمال والمجتمع المدني مسألة أساسية. فمن شأن الزيارات الدراسية وتبادل الممارسات الجيدة من خلال المؤتمرات وورش العمل الوطنية أن تساهم في تعزيز قدراتهم على الاضطلاع بأدوارهم في صياغة السياسات الناجعة وتنفيذها. ويسعى مشروع الحوكمة من أجل تحسين القابلية للتوظيف في منطقة حوض المتوسط أيضاً إلى تطوير قدرات مقدمي التدريب وشركاء معنيين آخرين على الأصعدة تحت الوطنية.

للمزيد من التفاصيل، انظر مطوية مشروع الحوكمة من أجل رفع قابلية التوظيف في منطقة المتوسط

للتذكير

GEMM مؤتمر إقليمي
بروكسل
5-4 آذار/مارس 2014

جودة التعليم والتدريب المهني: التحدّيات والحلول

تتميز البلدان الواقعة جنوب وشرق منطقة حوض المتوسط بكونها مجتمعات شابة، إذ يتزايد في كل سنة عدد الشباب الذين يدخلون إلى سوق العمل. وتقر الحكومات بوجود هذا الضغط السكاني وتعترف بالدور المهم الذي تضطلع به جودة التعليم والتدريب المهني في معالجة قابلية الشباب للتوظيف. لكن تحديات هائلة تعترض سياسات التعليم والتدريب المهني في سعيها إلى تحقيق التميز:

- ما المقاربة التي ينبغي أن تُتّبع في معالجة مسألة جودة التعليم والتدريب المهني في منظور السياسات وكيف يمكن لنا أن نضمن الجودة بشكل شمولي في جميع الأطوار التي تمر بها السياسات؟
- ما هي الجهات المعنية التي يتعين إشراكها في تحسين جودة التعليم والتدريب المهني وكيف يمكن القيام بذلك؟
- ما البيانات التي تحتاجها السياسة القائمة على الأدلة وكيف يمكن الحصول عليها واستخدامها؟
- ما السبيل إلى تطوير ثقافة لجودة التعليم والتدريب المهني تتجاوز مفهوم ضبط الجودة؟

يمكن للتعاون الدولي في مجال تعلّم السياسات أن يساعد على دعم الإصلاح بل ويسرّع وتيرته. فما متطلبات وضع سياسات ناجعة لضمان جودة التعليم والتدريب المهني وماذا تتوقع بلدان المنطقة من دعم الاتحاد الأوروبي ومؤسسة التدريب الأوروبية؟

ابحث عن الأجوبة في هذا المقال: http://goo.gl/S5grfr